الأنباء
الخميس 11 يناير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

م. حسام الرومي

طلال الجلال مبتسما

صفاء الهاشم

د. خليل عبدالله وعدنان عبدالصمد

الجراح: نحقق في الأخطاء ولا يجوز تعميم التصرفات الفردية على الضباط

الشيخ خالد الجراح

جانب من جلسة أمس

د. عبدالكريم الكندري

يجلس في رحابها الانقياء وان من يقبع داخل السجون هم المرتشون، اكتظت القاعة ببائعي الضمير، في وقت امتلأت السجون بذوي الضمير والموقف السياسي، الشعب الأوكراني رمى الوزراء والنواب الفاسدين في القمامة.

النائب والوزير هو ملك الشعب، كونوا مستقيمين في العمل، ستجدون من يصفق لكم وان حدتم عن الطريق فهناك شعب سيوقفكم بطريقته الخاصة.

● ثامر السويط: الحصانة أهم ضمانة للنائب وتؤدي إلى القيام بعمله دون خوف، والجميع يعلم لماذا سجن النواب وبدون خوف والشباب الكويتي كان يعيش فترة من الحياة السياسية العصيبة واليوم لا ننتقد القضاء وهناك الكثير من التشريعات التي نقوم بها تهدف الى استقلال القضاء، والحصانة حق وجزء من النظام العام، والمادة 20 من اللائحة تنص على أنه لا يجوز أن يتخذ نحو العضو الا بإذن المجلس والنواب يعانون في السجن وبعضهم أضرب عن الطعام.

● مبارك الحجرف: أوجه رسالة من قاعة عبدالله السالم للاخوة النواب المسجونين، والبعض يقول لا يجوز نقد الاحكام وهذه بدعة والاحكام صدرت من بشر قد يخطئ أو يصيب وبما ان هناك آراء مختلفة حول الحصانة أقول آن الاوان لتحديد اللائحة الداخلية والا يكون هناك سجن إلا بعد صدور حكم قضائي بات.

● راكان النصف: انا شخصيا ضد دخول المجلس ولكن احترم الشباب الوطني والنائب هو الوكيل والأصل فيها المواطن وأقدر شعور أهالي الشباب ولكن تمييز النائب عن المواطن هذا ما لا نريده والمحكمة الدستورية هي الفيصل في مثل هذه الأمور.

● رياض العدساني: اقتحام المجلس كان بسبب الايداعات، لا نعترض على الاحكام القضائية، لا نريد أن نشكك في نزاهة القضاء وننتظر حكم التمييز، وعلى هيئة الدفاع فصل القضايا.

البعض يشكك في نزاهة من دخل المجلس ويفترض الا نشكك في نزاهتهم، اثناء دور الانعقاد ولا يجوز القبض أو التفتيش أو الحجز إلا بعد رفع الحصانة. لجنة حقوق الإنسان قامت بدورها وستوجه دعوة لوزير الداخلية للنظر في السجناء والمضربين والتحقيق في قضية عباس الشعبي أما مدير التأمينات الهارب وخارج الكويت فيبين أن هناك تمايزا.

لم أر شيخا يطعن في القضاء ولا يُحاكم ولكنه اعتذر فقط وهنا التمايز في الاجراءات وأمور تنفيذية، كل هذه الامور ينبغي ان تؤخذ في الحسبان. وسنقدم قانون بعدم فصل أي سجين من الوظيفة إلا بعد حكم نهائي بات.

● الرئيس الغانم: هناك توصية: نطلب استعجال التشريعية في انجاز تقريرها بشأن الاقتراح بإضافة فقرة جديدة الى المادة 20 إلى اللائحة الداخلية، وذلك خلال اسبوعين وادراجه على جدول اعمال الجلسة القادمة بضمان عدم حبس النواب إلا بعد حكم نهائي بات.

واستعجال تقريرها باستمرار صرف العلاوات وعدم فصلهم من وظائفهم إلا بعد حكم نهائي بات.

● عادل الخرافي: اسبوعان قليلان نطلب ونحتاج شهرين.

● عادل الدمخي: اسبوعان تحضر الحكومة بمستشاريها وهي مادة واحدة فقط.

● الحميدي السبيعي: نحتاج شهرا.

● عادل الدمخي: تقول شهرا لكن إذا انتهى قبل الشهر يعرض على المجلس.

انتقل المجلس الى مناقشة تقريري اللجنة المالية بشأن قروض مؤسسة التأمينات وخفض سن التقاعد.

● وزير المالية نايف الحجرف: لا يبدأ الحديث عن التأمينات الا ويتبادر فورا للجميع أن هناك فريقين أولهما يقدم خدمة للمواطن وفريق آخر يعرقل هذه المنافع.

لا يوجد فريقان بل هو فريق واحد لكي تؤمن الحياة الكريمة التي يستحقها المتقاعد وهي المعنية وفق مراسيم انشائها بتوفير الحياة الكريمة للمتقاعد التي تمكنه من مواجهة أعباء الحياة.

هذا حرص واضح نشارك فيه ويشاركنا النواب مشكورين ولا يوجد هناك طرف حريص اكثر من حرص طرف آخر، بل نسعى لخدمة هذه الشريحة المهمة.

في ضوء التقارير المقدمة نجد علينا عرض تاريخ مراسيم المشاريع التي تحكم وتنظم عمل المؤسسة مع المتقاعدين هناك 21 مرسوما من 1977 لتوفير شيكات الضمان الاجتماعي، هذه القوانين اصبحت الشبكة التي تحدد العلاقة لتعمل على تقديم المعاش التقاعدي الذي يحافظ به المتقاعد على مكانته ولدينا مؤسسة رائدة نعمل على تنميتها وحمايتها لكي تستمر في تقديم هذا الدعم لهذه الشريحة والمستفيدين من المعاشات التقاعدية في عام 1990 كانت المعاشات التقاعدية التي تصرف كانت 212 مليون دينار في2016 بلغت 2237 مليون دينار (مليارين و200 مليون).

هناك اتجاه تصاعدي متكامل في حجم المعاشات التقاعدية وهذه المبالغ كانت في صناديق التقاعد التي تمولها المؤسسة من الاستقطاعات وما يقدم من رب العمل وما يمول من الخزانة العامة، وهناك الاستثمار الذي تقوم به المؤسسة.

تطورت التزامات المؤسسة في 1980 أقل من مليار دينار وفي 2013 بلغت 48 مليار دينار كويتي، ونسلط الضوء على هذه الارقام.

اي قرار يتخذ يتعلق بالمؤسسة سيؤثر ليس فقط على من هو على رأس عمله بل على المتقاعدين، الذين لا يوجد لهم اي دخل الا معاش التقاعد.

الموضوع ليس تخفيض سن التقاعد بل له آثار مباشرة وغير مباشرة.

هناك تخفيض في المقترح المقدم فيما يتعلق بالمرأة لسنها الى 45 سنة وسنوات الخدمة الى 20 سنة وللرجل من 55 سنة الى 50 وسنوات الخدمة من 30 سنة الى 25 سنة.

والبعض يعتقد ان هذا تقاعد اختياري ولكنه سيكون له تأثير مباشر للتمويل المطلوب من المؤسسة للوفاء بالتزاماتها للمتقاعدين هناك 77 ألف مستفيد والحسبة للرجل تختلف عن المرأة، عند الرجل هناك احتساب للعلاوة الاجتماعية بعلاوة الاولاد وهي لا توجد عند السيدة.

عندما تتحدث عن المؤمن عليها ونتيجة لتخفيض سنوات الخدمة 5 سنوات والعمر 5 سنوات، فإن 1775 مليون دينار ستكون تكاليف مباشرة على المؤسسة.

والمؤمن عليه سيكون التكلفة 2090 مليونا باجمالي 3 مليارات و800 مليون.

المؤسسة تعمل على تمويل صناديقها من خلال الاستقطاعات والتقاعد المبكر سيحرمها من الاستقطاعات لمن هو على رأس عمله او لمن تقاعد، تستند المؤسسة الى منظومة من خلال اشتراكات واي قصور في الاشتراطات سيؤثر على قدرة المؤسسة.

وبناء على كل صناديق التقاعد في العالم نتجه الى مد سنوات الخدمة وزيادة القسط التأميني ولدينا احصائية لدول مجلس التعاون جميعها تتكلم في حدود 60 سنة للذكور و55 سنة للإناث ونحن لا نعمل بمعزل عن هذه المنظومة وهناك توجه عالمي لدعم صناديق التقاعد.

التقارير استندت الى رأي فني وحيد من التأمينات ولم يؤخذ بهذا الرأي ومن بامكانه ان يقدم رأيا فنيا بخصوص المؤسسة اذا لم تكن بيانات المؤسسة فالرأي الوحيد لها لم يكن مقنعا.

نتمنى من خلال توجهات اللجنة ان تكون هناك استعانة ونطالب بأن يكلف المجلس من يرى من بيوت الاستشارة العالمية لتقديم رأي محايد، جهة خارجية استشارية تقوم بهذا العمل ونحن على استعداد التعاون مع هذا العمل.

نظام التأمينات يستهدف توفير المعاشات في شيخوختهم حتى لا يتعرض المواطن الذي أفنى زهرة عمره وافراد الأسرة لطائلة البؤس.

عملت المؤسسة على اسقاط نتيجة مثل هذه القوانين في حال تم تخفيض سن التقاعد بمعنى ان 30 سنة خدمة و55 سنة فالمعاش 1167 دينارا «الوضع الحالي» اما اذا تم تخفيض سن التقاعد الى 25 سنة خدمة و50 سنة عمرا سيكون المعاش 901 دينار.

وسيكون هناك 15 ألف سيدة ينطبق عليهن التقاعد ولا تستطيع التقاعد لان هناك حدودا اخرى منها 20 سنة خدمة و40 سنة عمر، نطالب بأن يكون هناك جهاز استشاري يدرس هذه الارقام ليكون المجلس والحكومة على اطلاع كامل على تأثير هذه القرارات على المعاشات التقاعدية.

● علي الدقباسي: لا ندفع باتجاه خراب التأمينات فالاقتراح اختياري وليس اجباريا، ليس هناك اروع من كلمات الحكومة لكن الواقع غير ذلك فيقول الواقع وديوان المحاسبة ولجنة الميزانيات بان مشكلة التأمينات في مكان آخر وهو الاستثمارات وليس استقطاعات المتقاعدين.

بيانات الوزير محل نزاع وديوان المحاسبة صاحب الامتياز بوجود شركة محايدة، لجنة الميزانيات اثارت هذه القضايا، مجلس الوزراء احال الطيارين والضباط الى التقاعد بعد 30 سنة وهذا ليس عيبا ان نبحث عن حل للمشكلة ونحن متمسكون بمشروعنا المقدم ونصوت عليه في المداولة الأولى، ومعكم في الدراسة كما تشاء وهو اختياري.

وبعد الدراسة كان هناك ناصحون بحل المشكلة، عشرات الآلاف من الكويتيين عاطلون عن العمل نقول الاقتراح لمن يرغب في التقاعد.

مشكلة التأمينات في مكان آخر فنحن نعيش أزمة، فكلما تطول سنوات الخدمة.

من مشاكل التأمينات أنها لا تأخذ في الاعتبار النظرة المستقبلية فهناك 55٪ من المواطنين أعمارهم أقل من 25 سنة وهذا يعني ان هناك اشتراكات واعداد مشتركين كبيرة في المستقبل والتي من شأنها تقليل الاعباء المالية على التأمينات. أخشى أن تكون قضايا الناس ورقة سياسية بين المجلس والحكومة او بين النواب بعضهم البعض.

● صالح عاشور: الموضوع ليس جديدا وإصرار النواب على الموضوع دليل على أهميته، كلام الوزير جيد وجميل ولكن هذا الكلام هل تترجمه أرض الواقع.

انت الاخ الوزير تريد الموظف يستمر أطول فترة في الوظيفة لأخذ أكبر استقطاع منه فوق الألف دينار لكن سلوك الحكومة منذ 5 سنوات تحيل خبرة الموظفين الى التقاعد الاجباري المبكر بحكم قضاء 30 سنة في الخدمة. وأول قرار اليوم لابد على الحكومة أن تقف قرار الإحالة إلى التقاعد، والبعض ذهب إلى المحاكم.

● شعيب المويزري: التأمينات أحد اجهزة الحكومة التي تنتشر فيها «المافيا» وتستغل اموال التأمينات في تنفيع الناس.

تقارير ديوان المحاسبة تكشف الفساد في التأمينات العجز الاكتواري دراسة تخمينية، والادارة العليا للمؤسسة يجب ان تنسق لكثرة العبث في أموال الدولة وتم اللعب والعبث في حسابي الشخصي.

● صفاء الهاشم: العجز الاكتواري عبارة عن مجموعة من الافتراضات وهي تأتي من المؤسسة وليس من مكان غيره، وديوان المحاسبة يقول هناك مبالغة في تقدير العجز الاكتواري بالمليارات.

● خالد العتيبي: كل معلومات الحكومة خاطئة وغير دقيقة وتحاول ارهابنا بمصطلحات مثل عجز الموازنة والعجز الاكتواري اهم ما في تخفيض سن التقاعد هو تمكين الشباب من التدرج الوظيفي ويعالج حالة الرسوب الوظيفي الذي يدمر. يفترض ان تتعاون الحكومة بشكل كبير لخدمة الكويتيين.

● عبدالله الرومي: يجب ان توازن بين مصلحة مواطنينا حاضرا ومستقبلا وبين مؤسساتنا، الكويت تعيش في مشكلة تراجع اسعار النفط.

● رياض العدساني: مع تخفيض السن لتوفير فرص عمل، ومعظم بنود الباب الاول من مصاريف ستنخفض، وانخفاض المنصرف على الباب السابع، وسيزداد المنصرف على الباب السادس.

التقاعد المبكر يؤدي إلى نتائج سلبية على شبكة الاعباء المالية، التقاعد اختياري.

هناك عجز التأمينات لعدم الاستثمار بالشكل الصحيح في الصناديق السيادية.

● حمدان العازمي: لم يتغير شيء إلا بتغيير الوزير، لأن هذا الشرح نفسه تم عرضه في المجلس السابق، هل هناك وزير تمت محاسبته، هناك تاجر فاسد تمت محاكمته؟!

● رياض العدساني: يفترض تقييم العجز الاكتواري وبعض بيانات الدولة مؤسسة التأمينات وصلت في زيادة مستمرة ونتائج الاعمال الفصلية بنسبة وممكن معالجة السلبيات بتقييم العجز، ويفترض وجود ضوابط وشروط للمحافظة على راتب الموظف الكويتي.

● السبيعي يتنازل: صفاء الهاشم: 55٪ من المواطنين اعمارهم تحت 26 سنة، وأكثر من 20 ألف مواطن سيتقدمون لسوق العمل، و79٪ هناك بطالة مقنعة، ولو تتخلص الحكومة من الشحم الزائد سيجعل الاغلبية تذهب للمشاريع الصغيرة، وهذه خطوة موازية في اظهار اكاديميات الياقوت الزرقاء ويجب اغراؤهم في مدن اسكانية وخدمات مميزة لجلبهم، شاطرين باستثمارات مشبوهة وغسيل اموال وبالاخير

الرومي: سجن النواب بالعاطفة «لا يجوز» وبالعقل «يجوز» وموقف «الداخلية» سليم

العازمي: كل ما نقوم به إيصال رسالة فقط ولن يستفيد الشباب شيئاً

الدلال: يجب خروج النواب من السجن حتى صدور حكم بات

فهاد: المعتقلون رمز لمحاربة الفساد بعد احتجاجهم على حقبة سياسية فاسدة

إحالة الخطاب الأميري إلى لجنة مشروع إعداد الرد

جانب من المشادة بين خالد الشطي وحمدان العازمي وبعض النواب

محمد الدلال

يوسف الفضالة وأسامة الشاهين وخالد الروضان

عبدالوهاب البابطين

البابطين: سأقدم قانوناً تحت مسمى «رفاه» لاستقطاع جزء من الاحتياطي لتمويل عجز التأمينات

أعلن النائب عبدالوهاب البابطين عزمه التقدم خلال الأيام القليلة المقبلة باقتراح بقانون تحت مسمى «رفاه»، يقضي باستقطاع جزء من الاحتياطي العام ليكون رأسمال لصندوق تديره الهيئة العامة للاستثمار، موضحا رأسمال هذا الصندوق السنوي ولكن عائده السنوي يوجه لسد العجوزات في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، والمتبقي من العوائد تنشأ به خدمات مميزة للمتقاعدين برسوم رمزية تذهب إلى التأمينات.

وقال البابطين في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة إن جلسة مجلس الأمة اليوم «امس» كانت قد أقرت من خلالها تعديل قانون البلدية ومعالجة الخطأ الجسيم الذي ارتكب في المجلس الماضي بعدم تمكين المجلس البلدي من انعقاده في مدته الطبيعية، معربا عن أسفه للاضطرار لتصحيح عدد من التشريعات التي أقرها المجلس الماضي بسبب الاستعجال.

وبين أن الجلسة تناولت مسألة دستورية سجن النواب وهناك اختلافات دستورية بهذا الشأن، مؤكدا أنه قرر مع مجموعة من النواب تبني مجموعة من الاقتراحات لتعديل بعض المواد سواء في اللائحة الداخلية بمجلس الأمة، أو بعض القوانين الأخرى المكملة للحفاظ على الحقوق العامة بضرورة وجود حكم نهائي لتنفيذ النائب العقوبة المتخذة في حقه في حالة رفع الحصان عنه في المرة الأولى.

وبين أن من ضمن التعديلات أيضا ما يشمل الجوانب الاجتماعية للسجناء ويضمن الحقوق الوظيفية لهم إلى حين صدور الأحكام النهائية بحقهم.

وأشار إلى أن هناك أسئلة مستحقة حول خفض سن التقاعد ولا توجد إجابات عنها، وبالتالي تمت الموافقة على تكليف شركة استشارية عالمية من أجل الوقوف على الأرقام الحقيقية لنتائج تعديل القانون، مؤكدا أن نسبة الخطأ في تقديرات مؤسسة التأمينات الاجتماعية لمصروفاتها وايراداتها كبيرة فكيف نثق بها في حسابها للعجز الاكتواري وانعكاسات ونتائج التقاعد المبكر وإلغاء الفوائد عن القروض؟

ولفت إلى أن تقرير ديوان المحاسبة بشأن ميزانية المؤسسة للسنة المالية 2017/2016 يشير إلى عدم الدقة في حساب المصروفات والإيرادات، إذ بلغت نسبة الخطأ في تقدير الإيرادات 242٪.

وتساءل: لماذا يتم التركيز على السلة الصغيرة ممثلة بميزانية «التأمينات» وعدم الالتفات إلى السلة الكبيرة وهي الميزانية العامة للدولة؟

ورأى أن مشكلة مؤسسة التأمينات ليست في الاشتراكات بل في الإدارة وعوائد الاستثمارات، والحل بأمرين، الأول بأن تنشأ مؤسسات موازية تتنافس فيما بينها ويترك للمؤمن عليه الاختيار بينها، والحل الآخر هو عبر الاقتراح بقانون الذي سأتقدم به تحت مسمى «رفاه».

وذكر أن المادة العاشرة من قانون التأمينات تنص على أن تعمل المؤسسة كل 3 سنوات تقريرا عن المركز المالي للمؤسسة أو ما يعرف بـ «العجز الاكتواري»، وفي المقابل مرت 5 سنوات تقريبا دون أن تجري المؤسسة أي تقرير، مشيرا إلى أن آخر تقرير عملته المؤسسة كان في 31 مارس 2013، ويشير إلى وجود عجوزات كبيرة تدل على وجود خلل في إدارة المؤسسة.

وأكد أن إقرار قانون خفض سن التقاعد الاختياري يشكل فرصة تاريخية لتوفير الوظائف للشباب والتشجيع على العمل في القطاع الخاص والتوفير على الميزانية العامة للدولة، ونحن بانتظار تقريري اللجنة المالية بعد 3 أشهر والدراسة التي تقدمها الشركة الاستشارية، مشددا على أن «التأمينات» تحتاج إلى وقفة جادة، وإذا لم يتم تعديل هذا الأمر خلال الفترة المقبلة فلن تتمكن المؤسسة من توفير المعاشات التقاعدية لمن يرغب من أبناء الشعب الكويتي في التقاعد وهذا ما لن نقبل به بالتأكيد.

وقال: سنساهم بقدر استطاعتنا في الجانب التشريعي بتقديم بعض التشريعات التي تسند المؤسسة لأداء مهمتها الرئيسية بدعم المتقاعدين، وإذا لم يوجد هذا الدرب فسيكون آخر العلاج الكي والكي معروف مجلس الأمة باستخدام الأدوات الدستورية.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو